

تعثر مفاوضات سد النهضة يطرح خيار العودة لمجلس الأمن

أفق التفاهم محدود أمام الدول الثلاث بعد فشل الوساطة الأفريقية

فشلت المحادثات التي دامت سبعة أيام بشأن قضية سد النهضة والتي كانت برعاية الاتحاد الأفريقي في الوصول إلى اتفاق يخص ملء وتشغيل السد. ويأتي هذا الإخفاق الجديد بعدما تعثرت محاولات جنوب أفريقيا في تقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث وهو ما يعيد بشكل كبير خيار العودة إلى مجلس الأمن للنظر في النزاع وفصله.

القاهرة - ضاقت الخيارات أمام مصر وإثيوبيا والسودان للتوصل إلى حل لأزمة سد النهضة، فبعد سبعة أيام من المحادثات برعاية الاتحاد الأفريقي وحضور وزراء الري للدول الثلاث وممثلي الدول والمراقبين، لم تتمكن جنوب أفريقيا حتى الجمعة من التوصل إلى اتفاق محدد بشأن ملء وتشغيل سد النهضة.

وأخفقت المحادثات في مهمة تقريب وجهات النظر بشأن النقاط الخلافية بين الدول الثلاث، ما يعيد شبح مجلس الأمن كحل للنزاع. وعقدت اجتماعات اللجان الفنية والقانونية، الجمعة، لتدارس ما جرت مناقشته الأيام الماضية، على أن تعقد السبت محادثات لكل دولة على حدة مع المراقبين، بينما تعقد الأحد اجتماعات لوزراء الري في جولة ختامية.

وبدت وساطة جنوب أفريقيا غير قادرة على حل عقدة الأزمة، وأدى استغراقها لأكثر من أسبوع في تفاصيل المفاوضات إلى أن تاكد أن الأزمة عصبية عليها، على الرغم من إعلانها سابقاً ضرورة حلها داخل البيت الأفريقي، وما تبقى من خلافات قليل (نحو 10 في المئة) من السهل تجاوزه، وهو ما جعلها تنهم بـ"التواطؤ" مع أديس أبابا.

3م إضافية للوصول إلى منسوب 595م. ويقول خبراء إن احتمالات تأجيل الملء ممكنة لعدم جاهزية السد هندسيا لهذه المرحلة، خاصة بعد تأجيل الانتخابات العامة في إثيوبيا التي كان من المقرر إتمامها في أغسطس المقبل، على أن يبدأ الملء العام القادم عند منسوب 595م (18 مليار م3) مرة واحدة.

وتحاول إثيوبيا البحث عن حلول لا تجبرها على اتخاذ خطوات ترحبها داخليا، أو تقدم للقاهرة فرصة لإجرائها دوليا. ووقعت أديس أبابا ورقة الخرطوم التي استنفدت منها خلال السنوات الماضية، بعد أن وجدت الأخيرة مصالحتها تنسجم أكثر مع الموقف المصري القاضي بتوقيع اتفاق يحدد

مؤخرا، ما يجعل خطوة التراجع مكالفة سياسيا لحكومة قد تجد نفسها مضطرة للشروع في عملية الملء تحت الضغط الشعبي ووصوله إلى درجة من السخونة تهدد مكانة رئيسها. وفي حالة الملء هذا العام سوف يتم حجز 4.9 مليار م3، على أن تستكمل هذه المرحلة العام القادم بتخزين 13

المانحة، علاوة على تبني الخداع كخطة أدمت ثقة الصندوق في قادة البلد.

واعتبر مفاوض لبناني أن "اللوبي الذي يبدي استعدادا لأن يحترق البلد لسياسة الخداع والتسول التي أجهضت مؤخرا المحادثات بين الطرفين.

وقال مصدر آخر "على الطبقة السياسية أن تفهم أن زمن التسول انتهى ولم تعد تنظلي على أحد العوود الكاذبة بالإصلاح".

على الطرف الآخر، اعتبر مصدر عربي مطلع على مضمون المحادثات، أن جلسة التفاوض الأخيرة "سارت بشكل سيء للغاية وانتهت بطلب صندوق النقد من الوفد اللبناني التوقف عن خداعنا".

وروى أن وزير المالية غازي وزني حاول احتواء التوتر بطلب الانتقال

للبحث في نقطة أخرى، فإتاه الجواب "ليس هناك من نقطة تالية". ولم يُحدد أي موعد بعد لاجتماع التفاوض المقبل. من جهتها، حذرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه الجمعة من أن الوضع في لبنان "يخرج بسرعة عن السيطرة".

وجاء في بيان لباشليه أن بعض اللبنانيين الأكثر ضعفا "يواجهون خطر الموت بسبب هذه الأزمة"، مضيفة "علينا التحرك فوراً قبل فوات الأوان".

وفيما يحمل المحتجون في لبنان حكومة حسان دياب على الفشل في إدارة المفاوضات، فإن المصدر اللبناني المفاوض أشار إلى أن العائق الأكبر في البلد هو البرلمان، قائلاً "البرلمان يتصرف كما لو أنه ممثل لمصالح القوى

واعتبر مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ناصر ياسين من جهته أنه "لا توجد نية سياسية للإصلاح"، قائلا "يخضل الزعماء ألا يصار إلى إجراء إصلاحات جديّة تحت ضغط صندوق النقد أو الدول المانحة أو ضغط الشارع، مقابل أن يبقى وضع البلد مترنحا من دون أن ينهار لضمان عدم خسارتهم كل شيء".

ووفق ياسين فإن زهاب قادة البلد نحو تنفيذ الإصلاحات، يمثل "تجريدتهم من الكثير من أدوات عملهم وسلطتهم

وأدت مؤخرا لمصر عدد من الضباط والمواطنين بولاية القطر المحاذية لإثيوبيا.

وأوضح وزير الري المصري الأسبق محمد نصر علام أن المفاوضات التي رعتها جنوب أفريقيا تفتقد إلى الحد الأدنى من التنظيم الجيد، بعد أن قسمت الجلسات ما بين خبراء محليين، وأخرى للخبراء الدوليين والمراقبين، والثالثة للوزراء، إما لافتقار الخبرة التنظيمية أو لأهداف أخرى خفية قد ترتبط بإضاعة المزيد من الوقت.

وتوقع في تصريح لـ"العرب" أن تبدي أديس أبابا مرونة غير مجددة في اليوم الأخير للمفاوضات لمرحلة إعادة الملف مرة أخرى إلى مجلس الأمن



القاهرة تفكر بالخطوة القادمة

وإطالة أمد المفاوضات وكسب الوقت، وفي هذه الحالة ستلجأ القاهرة إلى إبراز ورقة مطالبتها الحقوقية داخل مجلس الأمن طبقا للاتفاقيات الموقعة من قبل بشأن المياه، إلى جانب استخدامها بعض الأوراق السياسية التي لم تعلن عنها بعد للضغط على أديس أبابا. وقال أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، نادر نور الدين إن تدارس الملف داخل مجلس الأمن يعني تشكيل لجنة من الخبراء الدوليين في ملف قوانين الإنهيار الدولية التابعة للأمم المتحدة، أو من البنك الدولي الذي لديه خبرة في إدارة صراعات المياه للخروج بتقرير نهائي يمكن على أساسه استصدار قرار نهائي.

أسس الملء وآليات التشغيل، والتفاهم على كل التفاصيل. وتحاول إثيوبيا استعادة التوازن بجذب السودان إلى جانبها، حيث يقوم وزير خارجيتها غيدو اندارغاشو، على رأس وفد كبير بزيارة الخرطوم السبت، ويلتقي رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك.

ويأتي ملف سد النهضة على قمة أولويات الزيارة لحث السودان على العودة للتفاهم مع إثيوبيا، مع تقديم التلميحات اللازمة مائبا، مع مضاعفة الوعود السخية بمدد بالكهرباء، وتسوية مرضية لأزمة الحدود التي تشتعل من حين لآخر بين الدولتين.

واستحوذهم على الدولة والاقتصاد والمجتمع عبر شبكات تابعة لهم وعبر تغذية المحسوبيات والزبائنية". وتضع كل هذه التطورات لبنان على حافة هاوية اقتصادية، ما جعل الخبراء يحذرون من الانحدار نحو الأسوأ في حال عدم الوصول إلى حل مع صندوق النقد الدولي.

ميشيل باشليه
الوضع في لبنان
يفرح بسرعة عن
السيطرة

ويتخبط لبنان في أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، وخسر عشرات الآلاف من اللبنانيين وظائفهم أو جزءا من رواتبهم وتاكدت قدرتهم الشرائية، فيما ينضب احتياطي الدولار لاستيراد مواد حيوية مدعومة كالقمح والأدوية والوقود. وتخلف لبنان في مارس وللمرة الأولى في تاريخه عن تسديد مستحقات سندات اليوروبوندز التي تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من ثلاثين مليار دولار. ثم طلب مساعدة صندوق النقد.

وتفيد العديد من المصادر الغربية أنه في ظل تعثر المفاوضات لا يوجد لدى لبنان أي بديل آخر في ظل عدم ثقة الشركاء الخارجيين في وعود السلطات اللبنانية.

ويطالب صندوق النقد لبنان بإصلاحات كثيرة منها تقليص النفقات العامة وتحسين الإيرادات الضريبية، وضبط الحدود وإصلاح المرافق العامة على رأسها قطاع الكهرباء الذي كبد خزينة الدولة أكثر من 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975-1990). وسيحرم البلد بحسب العديد من المصادر من عدم استثمار أي من المانحين في لبنان في أزمة خانقة فاقمتها العملة غير المستقرة وغياب برنامج واضح مع صندوق النقد.

بيروت - توصلت حرب الاتهامات بين رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب والجامعة الأميركية في بيروت على خلفية نزاع بشأن مستحقات دياب الذي عمل بها أستاذا لمدة 35 عاما. وفيما توجه دياب إلى القضاء بحسب المتحدث باسم رئيس الوزراء، ردت الجامعة بأن دياب "أستاذ فاضل يطالب بتعويض قدره مليون دولار".

وقالت الجامعة إنه في الوقت الذي تعيش فيه أزمة مالية خانقة، استمر دياب في دعوى قضائية للحصول على تعويض مالي، بعدما كان يشغل منصب نائب الرئيس للبرامج الخارجية الإقليمية في الجامعة وأستاذا في كلية الهندسة.

ووفقا لمسؤولين في الجامعة، يدعي دياب أنه لم يستقل، وأنه يطالب بأموال التقاعد وأنه بدل إنهاء الخدمة لعقده الذي ينتهي في عام 2025، ويتعويض عن التأخير في دفع المستحقات التي يطالب بها، وبذلك فهو يطالب بأكثر من مليون دولار. وقدم دياب استقالته من الجامعة في يناير حين تولى رئاسة الحكومة. ويطالب بمستحقات تسابير المتعارف عليه في الجامعة الأميركية في بيروت، لكن الجامعة رفضت. وكشف المتحدث باسم رئيس الوزراء أن دياب لم يقدم مطلقا أي طلب بتقديم المدفوعات بالعملة الأجنبية أو تحويلها لحسابات مصرفية أجنبية. وقال إن جميع أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت يتلقون معاشهم التقاعدي بالدولار من حساب بالعملة الأجنبية للجامعة.

الرهان على سياسة التسول والخداع يعقد أزمة لبنان

حرب اتهامات بين دياب والجامعة الأميركية

بيروت - كشف تفاصيل المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد الدولي التي توقفت عمليا عدم وجود رغبة لدى حكام لبنان في الإصلاح والإكتفاء بانتهاج سياسة الخداع والتسول التي أجهضت مؤخرا المحادثات بين الطرفين. وقال مصدر لبناني مطلع على تفاصيل المفاوضات، إن ممثلي الصندوق لم يلمسوا جدية من الوفد اللبناني، مضيفا أن ما أفتتته المفاوضات أن لا أحد في لبنان يريد الإصلاح وأن كل جهة سياسية تصارع من أجل مصالح الضيقة والخاصة على حساب مصالح البلد.

ويصف المراقبون طريقة التفاوض التي انتهجها ساسة لبنان ارتكزت أساسا على التسول المهوود من الجهات

السياسية لا الشعب". ويوجد إجماع داخلي وخارجي في لبنان على أن أكبر عقبة حالت دون إنقاذ البلد من أزمته الاقتصادية الخائقة تتمثل في حزب الله الذي لا يريد الدفع نحو أي إصلاحات للحفاظ على أنشطته الاقتصادية التي قد تتضرر في ظل وجود اتهامات للحزب ولعدد آخر من السياسيين بتقاضى رشاوى وعمولات على كل المشاريع العامة.

وطالب الباحث حسين عبدالحسين في هذا الصدد اللبنانيين بإخراج حزب الله من بلادهم لإنقاذ اقتصادهم. وكتب عبدالحسين في موقع "سنديكيشن بيورو" للبراي المعني بتحليل أوضاع منطقة الشرق الأوسط، "لا يدرك الكثير من اللبنانيين أن أزمته الوطنية هي في واقع الأمر من صنع لبنان نفسه. ويلقى اللبنانيون، في الغالب، اللوم على الحظر الأميركي، وهو حصار غير موجود فعليا. إن هذا اللوم غير المناسب يعمي الدولة عن السبب الحقيقي لضائقها الاقتصادية وهو حزب الله".

وأضاف "حتى دون العقوبات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر -الذي عادة ما يكون المحرك للنمو الاقتصادي- يفقد الثقة في لبنان. ويعزف المستثمرون الأجانب عن جلب أموالهم إلى بلد يعيش في حالة حرب دائمة، بالإضافة إلى تورط حزب الله في صراعات إقليمية في الوقت الحالي، في سوريا واليمن والعراق، أو تهديده بخوض حرب على إسرائيل".

واعتبر مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ناصر ياسين من جهته أنه "لا توجد نية سياسية للإصلاح"، قائلا "يخضل الزعماء ألا يصار إلى إجراء إصلاحات جديّة تحت ضغط صندوق النقد أو الدول المانحة أو ضغط الشارع، مقابل أن يبقى وضع البلد مترنحا من دون أن ينهار لضمان عدم خسارتهم كل شيء".

ووفق ياسين فإن زهاب قادة البلد نحو تنفيذ الإصلاحات، يمثل "تجريدتهم من الكثير من أدوات عملهم وسلطتهم

الساسة يتركون البلد يحترق



الساسة يتركون البلد يحترق